

■ سهير ناس يبحث مع سفير فلسطين توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة

الأعمال، وتبادل زيارات الوفود والبعثات التجارية ودورها في تنمية وتطوير علاقات التعاون التجاري والاقتصادي بين البحرين وفلسطين، إلى جانب زيادة التنسيق والتعاون بين غرف التجارة والصناعة في البلدين.

وأشاد الجانبان بعمق ومتانة العلاقات التي تربط مملكة البحرين بدولة فلسطين الشقيقة والتي تتجلى في الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى المتبادلة بين الجانبين.

وعبر السفير الفلسطيني عن اعتزازه وتقديره للجهود والأدوار الرائدة التي تقوم بها غرفة تجارة وصناعة البحرين لتقوية علاقات الشراكة الاقتصادية بين البحرين وفلسطين، كما نقل تحيات حكومة وشعب ورجال الأعمال الفلسطينيين لمملكة البحرين، مؤكداً الحرص المشترك على تعزيز العلاقات الثنائية الوطيدة القائمة بين البلدين بما يحقق المصالح المشتركة.

المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرف)



التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس ببيت التجار، سفير فلسطين لدى مملكة البحرين طه محمد عبد القادر، حيث جرى البحث بين الجانبين خلال اللقاء في سبل توثيق الروابط الاقتصادية المشتركة بين قطاعات الأعمال في البلدين من خلال زيادة التنسيق والتعاون في جميع مجالات

■ 381 مليار درهم حجم ودائع البنوك الإماراتية



وبحسب الأرقام الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي بلغت قيمة الودائع بالعملة الأجنبية المصنفة ضمن ودائع لمختلف الأجل 245.24 مليار درهم تقريباً في نهاية العام الماضي بزيادة نسبتها 6.8% مقارنة مع عام 2018. وعلى مستوى الودائع بالعملة الأجنبية المصنفة ضمن ودائع تحت الطلب فقد بلغ رصيدها مع نهاية ديسمبر 2019 نحو 115.9 مليار درهم بنمو نسبته 10% مقارنة مع رصيدها في عام 2018. وفيما يتعلق برصيد الودائع بالعملة الأجنبية ضمن شريحة الودائع الادخارية فقد بلغت قيمتها 19.77 مليار درهم.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

ارتفع حجم الودائع الأجنبية لدى البنوك الإماراتية إلى 381 مليار درهم في عام 2019 أي بزيادة نسبتها نحو 5% مقارنة مع 363.27 مليار درهم في عام 2018. وتشكل الودائع بالعملة الأجنبية 29.2% من إجمالي الودائع لدى البنوك الوطنية والتي بلغت مستوى 1.303 تريليون درهم في نهاية شهر ديسمبر 2019.

ويعكس النمو المتواصل لرصيد الودائع بالعملة الأجنبية في البنوك الإماراتية، الثقة الكبيرة التي تحوزها في أوساط المتعاملين داخل الدولة وخارجها، خاصة في ظل الملاحة المالية الكبيرة التي تتمتع بها حسب تصنيفات العديد من المؤسسات المالية العالمية.

■ "فيتش": لبنان يتجه نحو إعادة هيكلة الدين



11,6 مليار دولار (10,6 مليار يورو). ويعاني لبنان من دين يقارب الـ92 مليار دولار، أي أكبر بـ150 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي.

وينبغي أن تسدد الدولة اللبنانية خلال شهر آذار (مارس) المقبل 1.2 مليار دولار من سندات يوروبوند، أفادت تقارير صحفية، وتشير المعطيات في هذا السياق إلى أن الحكومة اللبنانية ترغب في تأجيل دفع المستحقات المالية، ضمن خطة لإعادة الجدولة بدايةً وليس إعادة الهيكلة، التي تسير في نظام مختلف ضمن شروط أصعب. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

كشفت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني عن أنّ وضع لبنان المالي يتجه نحو إعادة هيكلة الدين، مبيّنة أنّ إعادة هيكلة دين حكومة لبنان قد يأخذ أشكالاً مختلفة، متوقعة أن تكون المفاوضات مع حملة السندات معقّدة.

ووفقاً للوكالة فإنّ تكون استدامة القدرة على الوفاء بالدين مشروطة بعملية إصلاح مالي، وهيكلية جادة للبنان. ويواجه لبنان صعوبات اقتصادية خطيرة تفاقت بعد بدء الاحتجاجات غير المسبوقة في تشرين الأول/أكتوبر، على الطبقة السياسية بأكملها المتهمه بالفساد وعدم الأهلية. وتعهد لبنان في 2018 بخفض عجزه العام والقيام بإصلاحات هيكلية مقابل وعود بمساعدات وهبات من الأسرة الدولية تبلغ

